الممارسة الديمقراطية إلى أين تتجه؟

■ الديمقراطية ممارسة..

.. ومنذ اقتحمت اليمن التحول إلى الديمقراطية.. شهدت هذه العملية تطوراً ونمواً مشهوداً فكراً وممارسة..

أصبحت المشاركة السياسية واقعاً يمارسه الشعب..

تعددية حزبية.. وانتخابات عامة نيابية ورئاسية ومحلية..

وتداول سلمي للسلطة..

الشعب مالك السلطة.. والشعب مصدر السلطات.. حرية التعبير والرأي.. حرية تكوين الأحزاب.. حرية إنشاء منظمات المجتمع المدني..

كل ذلك أصبح واقعاً يمارسه الشعب..

نحاول أن نقرأ مستقبل الديمقراطية من خلال الناس.. نبض الجماهير..

● في البدء تحدث إلينا الأخ جمال الشامي- مدير المدرسة الديمقراطية قائلاً: الواقع الديمقراطي رغم عمره القصير ومازال في سن المراهقة أي ١٦ عاماً لكن الديمقراطية في بلادنا بدأت بداية قوية والحراك السياسي الذي نشهده الآن مع الانتخابات الرئاسية والمحلية حراك ديمقراطي يدحض من يقول ان الديمقراطية عقيمة في بلادنا.

وقد يكون ضعف الأحزاب هو المؤثر على الحراك الديمقراطي، والمعارضة لها دور في اضعاف النهج الديمقراطي من وجهة نظر..

والديمقراطية في بلادنا موجودة وتتطور نحو الأفضل يوماً بعد يوم بدليل الانتخابات النيابية والمحلية والرئاسية، ومشاركة المرأة وإن كانت طفيفة إلاّ أن هذه الأمور لم تكن موجودة من قبل.. ولم تكن الصحف والانتقادات أيضاً كما هي عليه الآن.. وهذا جزء مهم من الديمقراطية والمناخ الذي نعمل فيه ومؤسسات المجتمع المدني هو مناخ ديمقراطي.

توازن

● وبالنسبة للانتخابات الرئاسية والمحلية في دورتها القادمة فهي مختلفة عن سابقتها من حيث التوازن والتنافس وستكون أكثر سخونة وأكثر وعياً وفهماً للمناخ الديمقراطي وهذا دليل قاطع على أن الديمقراطية في بلادنا تسير نحو التقدم والازدهار.

أقاويل

● من جانبها تحدثت الدكتورة فوزية الشرعبي- جامعة تعز قائلة: الديمقراطية هي حكم الشعب نفسه بنفسه.. ولو طبقنا هذا التعريف على ديمقراطيتنا لوجدناها بُنيت لبنة لبنة وأكبر دليل أن وجود الديمقراطية في بلادنا تمثلت في اختيار الشعب بكل فئاته لمن يمثله في البرلمان والمحليات وحتى الرئاسة.. والديمقراطية مستشرية في كل المجالات سواءً في الصحافة أو التعليم أو النهج الاقتصادي أو الاجتماعي.. فالديمقراطية موجودة ومتطورة في بلادنا بدليل وجود الأحزاب والتعددية الحزبية، ولاضير ان يوجد هناك من يقول إن الواقع الديمقراطي عقيم لأن هذه حتمية تفرض على الضعيف أو المنتقد ان يتفوه بمثل هذه الأقاويل.

حدث بارز

● وفيما يتعلق بالفرق بين الانتخابات السابقة والقادمة تقول فوزية الشرعبي: الانتخابات السابقة كانت نوعاً ما البداية بمعنى ان الشعب كان بمثابة المستغرب وغير المصدق ان هناك انتخابات محلية ورئاسية والآن اعتقد أن الكل ينظر للانتخابات المحلية والرئاسية على أنها حدث بارز وملموس وشعلة من الجدية إلى درجة أن هناك أشخاصاً بكامل قواهم وأحاسيسهم مع الانتخابات القادمة.. إذاً هي ليست فبركة ولا تمثيلية وإنما حقائق ملموسة استفاد منها الوطن والمواطن معاً.

نهج ديمقراطي

● وتضيف: خروج الشعب إلى ميدان السبعين حدث ديمقراطي واضح ومعبر عن الحرية وإبداء الرأي واحترامه في نفس الوقت والنزول عنده.. وإذا كان اخواننا لايؤمنون بالديمقراطية، فلماذا لم نسمع أحداً من الجماهير قال لانريد- علي عبدالله صالح- هذا دليل على أن الشعب عرف ويعرف معنى الديمقراطية وانه رفض الانجرار وراء الترهات السابقة وأصبح يعي مصلحته ومستقبله.. وهذا دليل على أن هناك نهجاً ديمقراطياً.. وتقدم أكثر من ستين شخصاً مثقفاً وغير مثقف وواعياً وغير واع ومتعلماً وغير متعلم ونساء- للترشح لمنصب رئيس الجمهورية هذا نهج ديمقراطي لايوجد في أي بلدان العالم التي تتمتع بنهج ديمقراطي لأننا بدأنا بهذا النهج وآمنا به تماماً..

وفيما يتعلق بالانتخابات المحلية فالمرحلة السابقة كانت أقل وعياً لدى الشعب بهذه الانتخابات وكانوا لايعرفون حتى أبجدياتها.. الآن عرف الجمهور أن المحليات أهم من الانتخابات البرلمانية.

تجارب متعددة

● الدكتور طارق المنصوب- جامعة إب: استغرب لمن يذهب إلى القول بأن الواقع الديمقراطي في بلادنا عقيم.. باعتبار أن التجربة اليمنية وإن كانت قصيرة الأجل لاتتعدى فترة ١٥ عاماً فخلال هذه الفترة عاشت اليمن الكثير من التجارب الانتخابية التي شهدت تنافساً حقيقياً وفوز العديد من ممثلي أحزاب المعارضة في الكثير من المقاعد سواءً في البرلمان أو المحليات.. وهذا ردّ كاف لردع من يقول ان الديمقراطية في بلادنا عقيمة باعتبار أن التجربة اليمنية أفرزت في الواقع الفعلي اليوم عشرات الممارسات التي تقول إن الديمقراطية في اليمن تسير في الاتجاه الصحيح..

تحقيق/توفيق الشرعبي

وحقيقة ان التجربة الديمقراطية في اليمن ليست مكتملة وكاملة لكنني أستشهد في هذا الإطار بمقولة لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح- حفظه الله-: «الأسوأ من الديمقراطية هو غياب الديمقراطية» وها نحن نعيش في اليمن جواً ديمقراطياً حقيقياً وما نتمناه هو ان تأخذ تجربتنا الديمقراطية مسارها الكامل وهذا بتفهم كل مكونات الأطياف السياسية المختلفة.

حصيلة إيجابية

● وعن الانتخابات المحلية والرئاسية القادمة مقارنة بالانتخابات السابقة، قال الدكتور طارق المنصوب: أولاً نحن نعرف ان الانتخابات المحلية السابقة هي عبارة عن تجربة لقياس مدى نقل المناخ الديمقراطي على المستوى المحلي ونقل السلطات المركزية إلى الواقع المحلي.. طبعاً حصيلة أربع سنوات كانت مقارنة بكثير من التجارب العالمية حصيلة إيجابية والدليل هو هذه الإنجازات الحاصلة في ظل المجالس المحلية.

ثانياً عندما نتحدث عن الانتخابات الرئاسية السابقة ونقارنها بالقادمة نجد معنى تطور الديمقراطية في بلادنا وسيرها السير الصحيح لأن هناك تغيراً جوهرياً لأننا نعرف اليوم أن المزكين من البرلمان والشورى ٥ مرشحين وهم يمثلون مختلف الأطياف السياسية في بلادنا والقوى السياسية على الساحة وهذا أقوى رد على من يقول ان الواقع الديمقراطي عقيم، هناك دليل على التطور والانفتاح واحترام رأي الآخر من القوى السياسية وليس هناك حجرٌ على أحد ولا ضغوط تمارس على أحد..

على مستوى التطور

● من جانب آخر قال الدكتور أحمد إبراهيم القديمي- جامعة الحديدة: الفرق بين الانتخابات السابقة المحلية والرئاسية، البداية دائماً تكون مخالطة للصعوبة، وتجربة بلادنا لاتوجد في أي قطر عربي آخر والحمد لله قضينا على كل الفئويات وأثبتنا الآن وضعنا العالمي الذي يبشر بالخير أفضل من غيرنا.. والانتخابات القادمة ستكون على مستوى ما تطورنا فيه لذلك من يروج بأن الديمقراطية في بلادنا عقيمة نقول له: لو دققت للواقع الديمقراطي بعين الانصاف ستجد أن رأيك وفكرك هو العقيم، وأثبتت الأيام والسنوات أن نظرة القيادة السياسية ممثلة بالأخ رئيس الجمهورية- حفظه الله- هي الأصوب وهي التي أخرجتنا من كل المشاكل وجنبت الوطن الكثير من الويلات.

رومنسية

● ويضيف: اخواننا في «المشترك» الله يهديهم كانوا أعداء الأمس أساساً وهم حلفاء اليوم وفرقاء الغد لأنهم لايجتمعون على أيديولوجية محددة إلاّ على المصالح الآنية الذاتية وهذا دليل على انهزامهم وفشلهم وقد أكد ذلك رئيس الجمهورية- حفظه الله- بقوله الملعب السياسي جهزناه من زمان ولكن أين اللاعبون.. إذاً هم العقيمون لأنهم لم يجهزوا شخصاً منهم يدخل مضمار المنافسة.. وإن وجدوا مثلاً فكلهم رومنسيون يدينون لقوى أجنبية خارجية عاشوا على المزايدات فلم يجدوا رواجاً لمزايداتهم فقالوا: التجربة الديمقراطية عقيمة.

حقيقة لاتُطمس

● وكان لابد أن ننظر للديمقراطية ونموها من منظور تربوي كون الشريحة الأكثر حاجة للديمقراطية هم أبناؤنا الطلاب والطالبات لذا تحدث إلينا الدكتور عبدالسلام الجوفي- وزير التربية والتعليم قائلاً: لايمكن لأي عاقل أن يطمس أو ينكر أو يجادل حول ماهو موجود ويحدث للديمقراطية اليمنية من نمو وتطور وازدهار.. لأن التطور الحادث في المجتمع يبين للأمة مدى التطور الحاصل لهذه التجربة في بلادنا.

وإذا كانت انتخابات رئيس الجمهورية عام ٧٨م بتصويت من الشعب والمطالبة ببقائه رئيساً للبلاد آنذاك ثم تطورت هذه التجربة مع الأيام إلى انتخابات مجلس النواب ثم تلتها المجالس المحلية والرئاسية وكان هناك مرشحان للانتخابات الرئاسية السابقة واليوم زُكّي خمسة مرشحين، كل هذا وهناك من يقول الواقع الديمقراطي عقيم.

أصبح الشعب واعياً

● ويضيف: الناس اليوم أصبحوا يعرفون تماماً وظيفة البرلمان وكذا ا ختصاصات المجلس المحلي ومهام مجلس الشورى.. وأنا كمواطن وتربوي ومراقب وممارس للعملية الديمقراطية لا أجد وجهاً للمقارنة بين ما كان البلد عليه سابقاً وما وصل إليه الآن.

بدأ الناس بكل شرائحهم يفرقون بين الوعود والمنجزات، بين الأقوال والمشاريع بين وبين.. إلخ وكل هذا يدحض الادعاءات والمزايدات حول الديمقراطية ونموها.. ويؤكد أنه من الضروري ان نجد الكسيح المجروح والملكوم والمنهزم يسعى إلى طمس الحقائق وتسريب الادعاءات والشائعات ويجافي الحقائق ويحاول طمسها لأنها في الآخر ليست لصالحه.. وقولهم هذا اعتراف منهم بأنهم لايستطيعون مجاراة الأحداث وتقبل المنجزات.

برامج الأطفال

● وينوه إلى أن هناك أدلة دامغة تؤكد نمو الديمقراطية وسيرها السير الصحيح، تتمثل في ما تنشره الصحف وأيضاً خروج الملايين إلى ميدان السبعين للالتقاء بالرئيس عن قرب وطرحهم رغبتهم عن كثب.. ولو تتبع الأخوة في المشترك برامج أبنائنا وبناتنا الطلاب في المدارس وهم يقدمونها كبرامج ترشيحية لبرلمان الأطفال سيجد ان ما كُتب من أهداف وان من صاغ هذه الأهداف مهما كان سنّه صغيراً إلا أنه ثقف الديمقراطية وسيلحظ جلياً ان ماكُتب يعد انعكاساً لما يحدث داخل الأسرة والمجتمع.

وأؤكد ان الآخرين يشيدون ويؤكدون على نمو الديمقراطية في اليمن وأنها تخطو خطوات حثيثة نحو التقدم والازدهار..

وأخيراً أقول لمن يدعي مثل هذا الكلام: المقارنة صعبة والحديث حولها حديث على فواصل شاسعة.

● الشامي:

الديمقراطية في نمو مستمر والمعارضة تسعى لإضعافها

● فوزية:

هناك حقائق ديمقراطية ملموسة استفاد منها الوطن

● المنصوب:

نحن مع قول الرئيس «الأسوأ من الديمقراطية غيابها»

● القديمي:

«المشترك» رومنسيون وأصحاب فكر عقيم

● الجوفي:

التطور الحاصل في المجتمع يبيّن للأمة مدى التطور الحاصل للديمقراطية

آفاق الانتخابات الرئاسية في ضوء نتائج الانتخابات السابقة

■ إن الانتخابات الرئاسية القادمة هي سادس انتخابات عامة متعددة الأحزاب في تاريخ اليمن منذ شروق فجر الوحدة والديمقراطية والتعددية الحزبية على ربوع وطننا العربي اليمني في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.. وتكتسب نتائج الانتخابات العامة الانتخابات النيابية عام ٩٣ وعام ٩٧ وعام ٢٠٠٣م- أهمية أكيدة في استقراء آفاق الانتخابات الرئاسية القادمة والمتمثلة في انتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً حراً مباشراً من الشعب، وذلك لثاني مرة ليس في تاريخ اليمن فحسب وإنما أيضاً في تاريخ الجزيرة العربية وأغلب الوطن العربي والعالم الإسلامي.

فوفقاً للدستور والمادة (٧٦) من قانون الانتخابات العامة رقم ٢٧ لسنة ٩٦م «يعتبر رئيساً للجمهورية من يحصل على الأغلبية المطلقة للذين شاركوا في الانتخابات..» وقد طرأ تعديل طفيف في صياغة هذه الفقرة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ٩٩م بتعديل بعض أحكام قانون الانتخابات العامة بحيث أصبحت كما يلي «يعتبر رئيساً للجمهورية من يحصل على الأغلبية المطلقة للذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية..» ولايبس هذا التعديل جوهر النص الدستوري، فالمقصود الحصول على أكثر من ٥٠٪ من أصوات الناخبين الذين يدلون بأصواتهم.. فكم الذين يدلون بأصواتهم على ضوء نتائج الانتخابات السابقة.. وماهو عدد الأغلبية؟

زيد محمد حسين الفرح

تقديرات واحتمالات لنتائج المؤتمر

● إذا ما مددنا النظر إلى ما يمكن ان تسفر عنه الانتخابات الرئاسية، فإن نتائج الانتخابات العامة السابقة عام ٩٣ و٩٧ و٢٠٠٣م- باستثناء الانتخابات الرئاسية ٩٩م بسبب ان الإصلاح زكى مرشح المؤتمر- إذاً انتخابات ٩٣ و٩٧ و٢٠٠٣م تعطينا ضوءاً كاشفاً على طريق الوصول إلى استقراء سليم لاحتمالات نتائج الانتخابات.

- لقد حصل المؤتمر الشعبي في انتخابات ٩٣م- بصفة رسمية وباسم المؤتمر على (٦٤٠,٥٢٣) صوتاً ويمثل ذلك نسبة ٢٨,٦٪ من الأصوات، كما حصل مرشحون بصفة مستقلين ينتمون إلى المؤتمر على (٢٧٨,٨٥٢) صوتاً وفقاً لما نشرته صحيفة «الثورة» آنذاك في ١٩٩٣/٧/١م- بحيث بلغ عدد الأصوات التي حصل عليها المؤتمر (٩١٩,٣٧٥) صوتاً ويمثل ذلك ٤٠٪ من الأصوات.

- أما في انتخابات ١٩٩٧م فقد حصل المؤتمر بصفة رسمية وباسم المؤتمر الشعبي على (١٧٥,٣٤٣) صوتاً ويمثل ذلك نسبة ٤٣٪ من الأصوات كما حصل مرشحون بصفة مستقلين ينتمون إلى المؤتمر الشعبي على (٣٤٩,٣٣٥) صوتاً بحيث بلغ العدد الواقعي للأصوات التي حصل عليها المؤتمر (٥٢٤,٦٧٨) صوتاً ويمثل ذلك نسبة ٥٦٪ من الأصوات.

- لقد حصل المؤتمر الشعبي في انتخابات ٢٠٠٣م بصفة رسمية وباسم المؤتمر على (٣,٤٦٥,١١٧) صوتاً ويمثل ذلك نسبة ٥٧,٨٪ من الأصوات، كما حصل مرشحون بصفة مستقلين ينتمون إلى المؤتمر على نسبة ٦٪ من الأصوات بحيث بلغت النسبة التي حصل عليها المؤتمر (٦٣,٨٪) من الأصوات..

مرشح المؤتمر لانتخابات الرئاسة هو الرئيس علي عبدالله صالح.. فمن هو؟

● في ١٧ يوليو ١٩٧٨م انتخب مجلس الشعب التأسيسي المقدم علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية العربية اليمنية قائداً عاماً للقوات المسلحة.

● كان مولد علي عبدالله صالح- عام ١٩٤٢م- في قرية (بيت الأحمر) بناحية سنحان التي كانت تسمى قديماً مخلاف (ذي جُره) ويتصل نسب أهلها- تاريخياً- إلى (حمير بن سبأ عبدشمس- باني سد مأرب العظيم الأقدم- سليل يعرب بن قحطان).. وكان من آل(ذي جُره) العديد من الملوك والأذواء والأقيال والقادة في تاريخ اليمن الحضاري التليد أمثال (آل شرح يحصب ملك سبأ وذي ريدان) الذي قام بتشييد قصر غمدان العظيم بصنعاء وأمثال (سعد شمس اسرع بن ذي جُره ملك سبأ وذي ريدان) وغيرهما من الزعماء ومن القادة العسكريين الذين بأسمائهم وأنبائهم تنطق نقوش المسند وتجري دماؤهم في عروق علي عبدالله صالح الحميرية القحطانية اليعربية.

● التحق علي عبدالله صالح بسلك الجندية عام ١٩٥٨م ثم التحق بمدرسة صف الضباط عام ١٩٦٠م وترقى من رتبة (رقيب) إلى (مساعد) بعد قيام الثورة التي ساهم في شروق فجرها والدفاع عنها- عام ١٩٦٢م- ثم إلى رتبة (ملازم ثان) عام ١٩٦٣م ثم التحق بمدرسة المدرعات لأخذ فرقة تخصص في سلاح الدروع في نهاية عام ١٩٦٤م وتولى بعد تخرجه- (وحتى عام ١٩٧٥م)- عدة مناصب قيادية كان منها:

- مدير تسليح سلاح المدرعات- قائد فصيلة دروع- قائد سرية دروع- أركان حرب كتيبة دروع..

وبعد قيام حركة ١٣ يونيو التصحيحية- وفي ظل عهدها- سطع نجم الرائد علي عبدالله صالح حيث تولى منصب قائد لواء تعز (١٩٧٥/٤/٢٧م) وكانت تتبعه قوات معسكر خالد ولواء المجد والوحدات المرابطة في اللواء.. وتم تعيينه في (٢٤ يونيو ١٩٧٨م) عضواً لمجلس رئاسة الجمهورية الذي تم تشكيله بموجب بيان مجلس الشعب التأسيسي بعد مقتل الغشمي برئاسة رئيس مجلس الشعب التأسيسي القاضي عبدالكريم العرشي وعضوية كل من رئيس الوزراء عبدالعزيز عبدالغني ورئيس الأركان علي الشيبة وقائد لواء تعز علي عبدالله صالح الذي تم أيضاً ترقيته إلى رتبة (مقدم) وتعيينه بموجب القرار رقم ٣ لمجلس رئاسة الجمهورية في ٢٤ يونيو ٧٨م نائباً للقائد العام للقوات المسلحة.. فاستمر علي عبدالله صالح عضواً في مجلس الرئاسة نائباً للقائد العام للقوات المسلحة وكان له الدور الأساسي في الحفاظ على تماسك الجيش وسلامة البلاد فقام مجلس الشعب التأسيسي بانتخابه رئيساً للجمهورية العربية اليمنية وقائداً عاماً للقوات المسلحة في ١٧ يوليو ١٩٧٨م.. وتمت ترقيته إلى رتبة (عقيد) في (٧٩/١٧م) وقام مجلس الشعب بمنحه «وسام الجمهورية».. تقديراً لجهوده وتفانيه في مسيرة الثورة والجمهورية وخدمة الوطن.

شخصية الرئيس علي عبدالله صالح سيكون لها تأثيرها في حصوله على أغلبية مطلقة من الأصوات الانتخابية

● لقد كان علي عبدالله صالح من طلائع ضباط القوات المسلحة الذين كان لهم اسهام وافر في الدفاع عن الثورة والجمهورية منذ انطلاقها عام ١٩٦٢م إلى الانتصار الحاسم في معركة السبعين يوماً (فبراير ٦٨م) كما كان من دعائم عهد حركة ١٣ يونيو في بناء الدولة المركزية وتوطيد الأمن والاستقرار وانطلاق مسيرة النهضة التنموية الاقتصادية.

● وكان يتمتع بثقافة واسعة ومهارة قيادية ولم يكن منتمياً لأي حزب ولكنه كان ينتمي فكرياً إلى مبادئ وأهداف ثورة ٢٦ سبتمبر.. إلخ.

● وبالتالي يمكن القول ان مرشح المؤتمر الرئيس علي عبدالله صالح- سيحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات (أكثر من ٥١٪) ولن تقل نسبة الأصوات التي سوف يحصل عليها عن (٦٣,٨٪) ولكن مكانته الرسمية وشعبيته الشخصية سيكون لها تأثيرها الأكيد في حصوله أيضاً على عدد غير قليل من أصوات المستقلين والمنتمين إلى أحزاب وتنظيمات سياسية أخرى بحيث لايمكن استبعاد ان تصل النسبة التي يحصل عليها الرئيس علي عبدالله صالح إلى (٧٥٪)- وربما أكثر- إذا أدار الرئيس حملته الانتخابية وعلاقاته مع القوى السياسية والجماهيرية بعيداً عن المنازعات الحزبية وعن التأثيرات الجانبية التي تؤدي انعكاساتها إلى وضع الرئاسة في أقل من مكانها الصحيح.